ترتيب التصريف	معنى الشخص المسند إليه	الصيغة المصرفة	الصيغة المصرفة	الصيغة المصرفة	الطريقة الصوتية	مراحل مسار التطور
24.	هم (مشترك أو للذكور المشار إليهم)	كتبو	جلسو	فتحو	تحريك الصامت الأول بالفتحة، وتغيير حركة الصامت الثاني عند الامكان، وتحريك الصامت الثالث بضمة مشبعة	
25.	هنّ (المشار إليهن)	كتبْن	جلسْن	فتحْن	تحريك الصامت الأول بالفتحة، وتغيير حركة الصامت الثاني عند الامكان، ونطق (ن) في آخر الصيغة.	
26.	هي (المشار إليها)	كتبتْ	جلستْ	فتحتْ	تحريك الصامتين الأول والثالث بالفتحة، وتغيير حركة الصامت الثاني عند الامكان، ونطق (تْ) في آخر الصيغة.	
27.	هما (للأثنين المشار إليهما)	كتبتا	جلستا	فتحتا	تحريك الصامتين الأول والثالث بالفتحة، وتغيير حركة الصامت الثاني عند الامكان، ونطق تاء متحركة بالفتحة المشبعة (تا).	
28.	أنتما (مشترك)	كتبْتُما	جلستُما	فتحْتُما	تحريك الصامت الأول بالفتحة، وتغيير حركة الصامت الثاني عند الامكان، ونطق (تُ) في آخر الصيغة، ويليها (ما)	8. اكتمال صيغ الاخبار

ترتيب التصريف	معنى الشخص المسند إليه	الصيغة المصرفة	الصيغة المصرفة	الصيغة المصرفة	الطريقة الصوتية	مراحل مسار التطور
29.	أنتم (مشترك أو للذكور)	كتبْتُمو	جلسْتُمو	فتحْتُمو	تحريك الصامت الأول بالفتحة، وتغيير حركة الصامت الثاني عند الامكان، ونطق (تُ) في آخر الصيغة، ويليها (مو)	في الزمن الماضي بالنسبة للشخص الثاني في المثنى والجمع
30.	أنتنّ	كتبْتُنّ	جلسْتُنّ	فتحْتُنّ	تحريك الصامت الأول بالفتحة، وتغيير حركة الصامت الثاني عند الامكان، وإضافة مقطعين صوتيين في آخر الصيغة (تُنْ + ن).	

* * *

1. 3. **من الجدول رقم (1) نستنتج ما يلي :**

1 ــ **في المرحلة الرابعة من مسار التطور ظهرت صيغ الاخبار في الزمن الماضي للشخص الثاني (المخاطب).** وكانت **في البداية صيغة واحدة (كتبْت)** تحمل الرقم (9) في ترتيب التصريف. ونرى أن تلك الصيغة **كانت عامة تفيد المخاطب من دون تمييز جنسه أو عدده.** ومن تطور هذه الصيغة العامة للاخبار في الزمن الماضي الخاصة بالشخص الثاني (عن طريق تمييز جنس المخاطب وعدده) اشتقت الصيغ التي تحمل الأرقام (10، 28، 29، 30) في ترتيب التصريف. وبعد اكتمال صيغ الاخبار في الزمن الماضي بالنسبة للشخص الثاني، صارت الصيغة العامة (كتبْت) تقتصر على الاشارة إلى المخاطب المفرد المذكر (أنت).

2 ــ **في المرحلة الخامسة من مسار التطور ظهرت صيغ الاخبار في الزمن غير الماضي للشخص الثاني (المخاطب).** وكانت **في البداية صيغة واحدة (تكْتُبُ)** تحمل الرقم (11) في ترتيب التصريف. ونرى أن تلك الصيغة **كانت عامة تفيد المخاطب من دون تمييز جنسه أو عدده.** ومن تطور هذه الصيغة العامة للاخبار في الزمن غير الماضي بالشخص الثاني (عن طريق تمييز جنس المخاطب وعدده) اشتقت الصيغ التي تحمل الأرقام (12، 13، 14، 15) في ترتيب التصريف. وبعد اكتمال صيغ الاخبار في الزمن غير الماضي بالنسبة للشخص الثاني، صارت الصيغة العامة (تكْتُبُ) تقتصر على الاشارة إلى المخاطب المفرد المذكر (أنت).

3 ــ **في المرحلة السادسة من مسار التطور ظهرت صيغ الاخبار في الزمن غير الماضي للشخص الثالث المشار إليه.** وكانت **في البداية صيغة واحدة (يكْتُبُ)** تحمل الرقم (16) في ترتيب التصريف. ونرى أن تلك الصيغة **كانت عامة تفيد الشخص الثالث المشار إليه من دون تمييز جنسه أو عدده.** ومن تطور هذه الصيغة العامة للاخبار في الزمن غير الماضي الخاصة بالشخص الثالث المشار إليه (عن طريق تمييز جنسه وعدده) اشتقت الصيغ التي تحمل الأرقام (17، 18، 19، 20، 21) في ترتيب التصريف. وبعد اكتمال صيغ الاخبار في الزمن غير الماضي الخاصة بالشخص الثالث المشار إليه، صارت الصيغة العامة (يكْتُبُ) تقتصر على الاشارة إلى الشخص الثالث المشار إليه المفرد المذكر (هو).

4 ــ **في المرحلة السابعة من مسار التطور ظهرت صيغ الاخبار في الزمن الماضي للشخص الثالث المشار إليه.** وكانت في البداية صيغة واحدة (كتب) تحمل الرقم (22) في ترتيب التصريف. ونرى أن تلك الصيغة **كانت عامة تفيد الشخص الثالث المشار إليه من دون تمييز جنسه أو عدده.** ومن تطور هذه الصيغة العامة للاخبار في الزمن الماضي الخاصة بالشخص الثالث المشار إليه (عن طرق تمييز جنسه وعدده) اشتقت الصيغ التي تحمل الأرقام (23، 24، 25، 26، 27) في ترتيب التصريف. وبعد اكتمال صيغ الاخبار في الزمن الماضي الخاصة بالشخص الثالث المشار إليه، صارت الصيغة العامة (كتب) تقتصر على الاشارة إلى الشخص الثالث المشار إليه المفرد المذكر (هو).

1. 4. ونرى أنه **بعد اكتمال نظام تصريف الأفعال في العربية وفق المنحى المذكور أعلاه، وبعد اكتمال النظام اللغوي للعربية الذي عكس اكتمال نظام التفكير الانساني ببلوغه المفاهيم المجردة، تحررت (أي تجردت) صيغة الفعل العربي من ارتباطها بفاعل معين (مسند إليه). وتجلى ذلك بظهور صيغة الاخبار في الزمن الماضي ثم في الزمن غير الماضي للشخص الثالث غير المشار إليه.**

تتميز صيغة الاخبار للفعل العربي في الزمن الماضي للشخص الثالث غير المشار إليه (كتب) بأنها فارغة(4) لا تشتمل على ضمير، لذا فإن هذه الصيغة حين تستخدم في بداية سياق كلامي تستوجب أن يذكر بعدها مباشرة اسم ظاهر مرفوع يوضح المسند إليه، كما في الأمثلة التالية : كتب0 الطالب / الطالبان / الطلاب. وحين تستخدم الصيغة الفارغة التي أضيفت **إلى آخرها علامة التأنيث ــ تاء** التأنيث الساكنة (كتبتْ0)، فإنها تستوجب كذلك أن يذكر بعدها مباشرة اسم ظاهر مرفوع يوضح المسند إليه، كما في الأمثلة التالية : كتبتْ0 / الطالبة / الطالبتان / الطالبات. وحين تستخدم الصيغة الفارغة في الزمن غير الماضي (في صيغة المضارع) بإضافة ياء المضارعة في بدايتها التي تفيد تذكير المسند إليه (يكْتُبُ0) أو تاء المضارعة التي تفيد تأنيث المسند إليه (تكْتُبُ0)، فإنها تستوجب كذلك أن يذكر بعدها مباشرة اسم ظاهر مرفوع يوضح المسند إليه، كما في الأمثلة التالية : يكْتُبُ0 الطالب / الطالبان / الطلاب، تكْتُبُ0 الطالبة / الطالبتان / الطالبات.

وهكذا يظهر لنا أنه **توجد في العربية أربع صيغ فعلية فارغة لا تشتمل على ضمير** : اثنتان خاصتان بالزمن الماضي (كتب0، كتبت0) واثنتان خاصتان بالزمن غير الماضي ــ الحاضر والمستقبل (يكْتُبُ0، تكْتُبُ0).

ومن بين هذه الصيغ الفارغة الأربع **واحدة أصلية هي صيغة الماضي المجرّدة من حروف الزيادة (كتب0)، أما الصيغ الثلاث الأخرى فهي مشتقة من الصيغة الأصلية** بزيادة تاء التأنيث الساكنة في آخرها (كتبتْ0) أو ياء المضارعة أو تائها في أولها (يكْتُبُ0، تكْتُبُ0). وبما أن الصيغ الفارغة لا تشتمل على ضمير المسند إليه فإنها تستوجب أن يذكر بعدها مباشرة اسم ظاهر مرفوع يبين المسند إليه (الفاعل بالنسبة للفعل المبني للمعلوم). وعلى ضوء ذلك نفهم ما قصده علماء العربية حين أكدوا أن الفعل يعمل الرفع في الفاعل، وأن الفاعل كالجزء من الفعل (الزمخشري / المفصل) وأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء (ابن النحاس / الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي). ويعني ذلك أن **الفعل العربي في الصيغة الفارغة يتمتع بخاصة بنيوية مميزة تتجلى في أنه يفتقر حتما إلى مسند إليه (فاعل) يليه ويكون بمثابة الجزء المتمّم له.**

لدى دراسة علماء العربية للفعل صنفوه في ثلاثة أمثلة حسب بنيته (صيغته) هي التالية : المفتوح الآخر (وسموه الفعل الماضي لدلالته على الزمن الماضي) والموقوف الآخر (وسموه فعل الأمر لدلالته على الأمر) والمتغير الآخر (وسموه الفعل المضارع لمشابهته الاسم في تغير آخره). ويظهر من ذلك أن تصرف الفعل العربي في الماضي والمضارع والأمر أمر اقتضته بنيته.

ولا حاجة إلى أن يلفظ مع صيغة الفعل المصرفة (في الماضي أو المضارع أو الأمر) ضمير منفصل يشير إلى المسند إليه (الفاعل)، لأن الصيغة المصرفة نفسها تشتمل بالضرورة على ما يشير إلى المسند إليه.

وبما أن الفاعل في العربية يجب أن يلي الفعل، فإن العلامة التي تشير إلى المسند إليه (الفاعل) في آخر صيغة الفعل المصرف اعتبرت فاعلا ونظر إليها على أنها ضمير متصل، كما في (كتبْت، كتبْنا). أما العلامة التي تشير إلى المسند إليه (الفاعل) في بداية صيغة الفعل المصرف، فلم تعتبر فاعلا ولم ينظر إليها بالتالي على أنها ضمير متصل كما في (أكْتُبُ، نكْتُبُ). لذا تقرر أن مثل هذه الصيغة (أكتب، نكتب) تشتمل

(4) سنشير إلى الصيغة الفارغة للفعل بالعلامة 0

في آخرها على ضمير مستتر تحدده العلامة الملفوظة في بداية تلك الصيغة (حرف المضارعة).

ويعني ذلك أن **جميع صيغ الفعل العربي المصرفة في الماضي والمضارع والأمر هي من نمط الكلمة ــ الجملة لأنها تشتمل على الفعل والفاعل.** ويكون المسند إليه (الفاعل) ضميرا متصلا بآخر صيغة الفعل أو ضميرا مستكنا (مستترا) في آخر الصيغة. **ويستثنى من ذلك الصيغ الأربع الخاصة بالشخص الثالث (المذكر والمؤنث) في الماضي والمضارع إذا كانت مستخدمة في بداية سياق كلامي، فتكون حينئذ فارغة لا تشتمل على ضمير المسند إليه ولاتكون بالتالي من نمط الكلمة ــ الجملة،** فتستوجب أن يذكر بعدها اسم ظاهر مرفوع يوضح المسند إليه. أما إذا كانت تلك الصيغ الأربع مستخدمة بعد سياق كلامي سابق فإنها تكون حينئذ مشتملة على ضمير مستكن (مستتر) في آخرها يشير إلى المسند إليه وتكون بالتالي من نمط الكلمة ــ الجملة.

1.2. كنا في مقالتنا «نظرة جديدة إلى المعجم العربي»(5) قد حددنا **خمسة مبادىء يقوم عليها نظام المعجم العربي** كشفتها نظرتنا الصوتية الجديدة، وأشرنا إلى أن تلك المبادىء **تؤمن اتساق نظام المعجم العربي من ناحية وتعتبر من ناحية أخرى سمات تشير إلى البعد الزمني في نظام المعجم العربي.** والمبادىء الخمسة هي :

1 ــ اعتماد صيغة الفعل الماضي للشخص الثالث المفرد المذكر المؤلفة من **ثلاثة صوامت متحركة** (شحج، نزب) أصلا في المعجم.

2 ــ افتراض صيغة مثالية تتألف من ثلاثة صوامت متحركة أصلا في المعجم (خرر) بنتيجة **فك الادغام في الثنائي المضعف** بالنسبة لصيغة الماضي للشخص الثالث المفرد المذكر (خرّ).

3 ــ اعتماد صيغة الماضي للشخص الثالث المفرد المذكر **رباعية الأصوات الصامتة** (خرخر) أصلا في المعجم.

4 ــ افتراض صيغة مثالية ــ تتألف بنيتها من ثلاثة صوامت متحركة ــ على أنها أصل في المعجم بنتيجة **رد الألف المدة في صيغة الماضي إلى أصلها الواو المتحركة أو الياء المتحركة** بالنسبة لصيغة الماضي للشخص الثالث المفرد المذكر :

أ) **المعتل الأجوف :**

قام ← قوم، باع ← بيع

ب) **والمعتل الناقص:**

رمى ← رمي، دعا ← دعو

ج) **والمعتل اللفيف المقرون :**

طوى ← طوي

د) **والمعتل اللفيف المفروق :**

وق ← وقي

5 ــ اعتماد صيغة الماضي للشخص الثالث المفرد المذكر **المعتل المثال** (وعد) **والمهموز** (أكل، سأل، قرأ) ــ وتتألف بنيتها من **ثلاثة صوامت متحركة** ــ أصلا في المعجم.

وقد أمنت هذه المبادىء الخمسة اتساق نظام المعجم العربي انطلاقا من أن **الأصل في المعجم ينطق في ثلاثة مقاطع صوتية** لأنه يتألف من ثلاثة صوامت متحركة أو من أربعة صوامت متحركة جميعا باستثناء الثاني الذي يكون حتما من دون حركة.

2.2. بحث علماء العربية في **أصل الاشتقاق في**

(5) في قسمهاالثاني (المبادىء التي يقوم عليها نظام المعجم والتسلسل الزمني لظهورها) المشار إليه أعلاه.

العربية واختلفوا حول موضوع التقدم بين المصدر والفعل. فرأى علماء البصرة أن المصدر يتقدم وجعلوه أصلا في الاشتقاق، في حين رأى علماء الكوفة أن الفعل الماضي المجرد المسند إلى المفرد الغائب يتقدم وجعلوه أصلا في الاشتقاق.

وقرر علماء العربية أن المبدأ الذي يقوم عليه نظام المعجم العربي هو الأصل المجرد من حروف الزيادة، ويتحدد وفق قواعد الاشتقاق الصغير (في علم الصرف) كيف يتم الحصول على الأصل المجرد من حروف الزيادة. فهل يعني ذلك أنهم قرروا أن الأصل في المعجم هو الأصل في الاشتقاق ؟

يوجد اتجاهان في تحديد العلاقة بين الأصل في المعجم العربي والأصل في الاشتقاق في العربية :

الأول ــ اتجاه علماء البصرة : يقول بتمايز الأصل في المعجم عن أصل الاشتقاق في العربية، فبالنسبة لأصل المعجم العربي، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأصل في المعجم مادة مجردة (الحروف الثلاثة الأصلية) يتم الحصول عليها بالاستنباط الصرفي وليس الأصل صيغة لغوية حقيقية. وبالنسبة لأصل الاشتقاق في العربية، يرون أن أصل الاشتقاق هو المصدر وهو الصيغة اللغوية الأولى التي يتولد منها النظام اللغوي للعربية.

الثاني ــ اتجاه علماء الكوفة والمستشرقين وعلماء الساميات : يقول بعدم تمايز الأصل في المعجم عن أصل الاشتقاق في العربية. فبالنسبة لأصل المعجم العربي، يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الأصل هو صيغة لغوية حقيقية هي صيغة الفعل الماضي المجردة للشخص الثالث المفرد المذكر، وبالنسبة لأصل الاشتقاق في العربية، يرون أن أصل الاشتقاق في العربية هو الأصل المعجمي نفسه.

وكنا نتبنى الاتجاه الثاني. ومن هذا الموقع قدمنا رأينا حول مراحل نشأة الكلام الانساني، وطرحنا على ضوئه نظرتنا الصوتية الجديدة إلى المعجم العربي التي أثبتت بشكل قاطع أن اللغة العربية كانت لغة أول إنسان عاقل وجد في المنطقة العربية.

3.2. وبنتيجة التعمق في دراسة المادة اللغوية للعربية تأكد لنا تمايز الأصل في المعجم العربي عن أصل الاشتقاق في العربية. فقررنا بشأن العلاقة بين الأصل في المعجم وأصل الاشتقاق اللغوي رأيا خاصا بنا يستند إلى تعريف نقترحه للأصل في المعجم وأصل الاشتقاق في النظام اللغوي هو التالي : الأصل في المعجم الانساني رصيد للأصوات اللغوية التي تتألف منها مفردات اللغة من ناحية أولى وللمدلولات التي ترتبط بها من ناحية ثانية. أما الاشتقاق في النظام اللغوي الانساني فهو الصيغة اللغوية الانسانية الأولى التي ولّد تطورها النظام اللغوي الانساني في جميع مستوياته.

وعليه نرى أن الأصل الأول الذي بني على أساسه نظام المعجم العربي ــ الذي ظهر في المرحلة الأولى من الطور الأول في نشأة الكلام الانساني ــ كان أصلا تاريخيا حيوانيا ينطق في مجموعة صوتية مندمجة (شحج، نزب) ولم يكن صيغة لغوية إنسانية، فلم يكن بالتالي أصلا للاشتقاق في النظام اللغوي للعربية، وقد تطور النطق الانساني لهذا الأصل (شحج، نزب) بحيث صار الانسان ينطقه فيما بعد في ثلاثة مقاطع صوتية بدلا من أصل نطقه الحيواني في مجموعة صوتية مندمجة. وبعد اكتمال النظام اللغوي للعربية الذي عكس اكتمال نظام التفكير الانساني ببلوغه المفاهيم المجردة، ظهرت صيغة الاخبار للفعل العربي الخاصة بالشخص الثالث غير المشار إليه التي تميزت بأنها فارغة لا تشتمل على ضمير المسند إليه الفعل. وبما أن صيغة الفعل الفارغة الخاصة بالاخبار في الزمن الماضي للشخص الثالث (كتب 0) تتطابق صوتيا مع صيغة الفعل الماضي المجردة للشخص

الثالث المفرد المذكر / كتب (هو) / ، وقع الوهم في أن صيغة الأصل في المعجم العربي (ك.ت.ب) هي صيغة الفعل الماضي المجرد المسند إلى المفرد الغائب / كتب(هو) / .

وعلى ضوء ذلك يظهر أن **الأصل في المعجم العربي (ك.ت.ب.) رصيد للأصوات اللغوية التي تتألف منها المفردات العربية من ناحية وللمدلولات التي ترتبط بها من ناحية ثانية. وهذا الأصل ليس صيغة فعلية عربية فارغة (كتب⁰) لأنه يحمل معنى الفعل والفاعل معا.** ولكن هذا الأصل في المعجم العربي بالمقابل ليس **صيغة افتراضية مجردة** (مادة) أولية : ش. ح. ج / ن. ز. ب) **بل هو صيغة صوتية (مادية) ترجع إلى الأصل التاريخي الحيواني لنشأة اللغة العربية** الذي كان ينطق في مجموعة صوتية مندمجة، ثم صار ينطق فيما بعد في ثلاثة مقاطع صوتية فأصبح يتطابق صوتيا مع صيغة الفعل الماضي المجردة للشخص الثالث المفرد المذكر.

أما الأصل في الاشتقاق في النظام اللغوي للعربية فهو ــ كما بيّنا أعلاه في الفقرة (1. 1.) ــ **صيغة فعل الأمر المجردة للشخص الثاني (اُكْتُبْ) التي كانت عامة تفيد الأمر للشخص الثاني من دون تمييز جنسه (المذكر أو المؤنث) وعدده (المفرد أو المثنى أو الجمع).** ومن الرجوع إلى الجدول رقم (1) المعروض أعلاه في الفقرة (2.1.) يتبيّن مايلي :

في المرحلة الأولى من مسار تطور صيغة فعل الأمر المجردة العامة للشخص الثاني (اُكْتُبْ) الذي ولّد تصرف الفعل العربي ظهرت صيغ للأمر خاصة بتمييز الجنس والعدد وفق التسلسل التالي :

1 ــ صيغة خاصة بالمفرد المؤنث (أنتِ ــ اُكْتُبي)

2 ــ صيغة خاصة بالمثنى بشكل عام (أنتما ــ اُكْتُبا)

3 ــ صيغة خاصة بالجمع بشكل عام (أنتم ــ اُكْتُبو)

4 ــ صيغة خاصة بجمع الاناث (أنتنّ ــ اُكْتُبْن). وبعد ظهور هذه الصيغة بقيت الصيغة العامة الخاصة بالأمر للجمع (أنتم ــ اُكْتُبو) مختصة بأمر الجمع الذي يشترك فيه الجنسان المذكر والمؤنث أو بالنسبة لجمع المذكر فقط.

ويلاحظ من هذا المسار أنه **لم تظهر صيغة تختص بالشخص الثاني المفرد المذكر (أنت) لذا بقيت صيغة الأمر الأصلية العامة (اُكْتُبْ) مختصة بأمر المخاطب المفرد المذكر (أنت ــ اُكْتُبْ).**

وعليه فإن **الأصل في الاشتقاق في العربية هو صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني (اُكْتُبْ) التي صارت فيما بعد تختص بأمر المخاطب المفرد المذكر (أنت ــ اُكْتُبْ).**

1.3. تستهدف **نظريتنا الجديدة في دراسة بنية اللسان العربي تقديم قواعد اشتقاقية (توليدية تحويلية) للعربية انطلاقا من أن صيغة فعل الأمر العامة للشخص الثاني هي الأصل في الاشتقاق في النظام / اللغوي للعربية** في جميع مستوياته. وسنعمد في هذا **القسم الأول من (التعريف بالنظرية الجديدة في دراسة بنية اللسان العربي)** إلى عرض **المنطلقات العامة للقواعد الاشتقاقية الجديدة لتصريف الأفعال في العربية.**

تقضي القواعد الاشتقاقية المقترحة **بدراسة تصريف الأفعال في العربية وفق التسلسل التالي :**

أولا : صيغ الأمر (فعل الأمر).

ثانيا : صيغ الاخبار في الزمن غير الماضي (الفعل المضارع)

ثالثا : صيغ الاخبار في الزمن الماضي (الفعل الماضي).

وتنطلق هذه القواعد الاشتقاقية من تمييز خمسة أنماط لأصل الاشتقاق في العربية (وهو صيغة فعل الأمر المجردة للشخص الثاني)، وذلك حسب عدد الأصوات الصامتة التي تتألف منها. وهذه الأنماط الخمسة هي التالية : ثلاثي الصوامت، رباعي الصوامت، ثنائي الصوامت المضعف، ثنائي الصوامت غير المضعف، أحادي الصوامت، ونرى أن هذه الأنماط الخمسة لصيغة فعل الأمر المجردة للشخص الثاني تعكس مراحل تطور التقطيع الصوتي للصيغة اللغوية الانسانية الأولى.

2.3. أشرنا أعلاه في (الفقرة 1.1.) إلى أن الصيغة اللغوية الانسانية الأولى ــ صيغة الأمر للشخص الثاني ــ قد ظهرت حين نجح الانسان القديم في تقطيع نطق المجموعة الصوتية المندمجة للأصل التاريخي الحيواني عن طريق نطقها في مجموعتين صوتيتين متصلتين في لفظة واحدة. وكان ذلك النجاح في تقطيع نطق الأصوات بداية لظهور الكلام الانساني وتميزه عن النطق الحيواني. وخضع تطور نطق تلك الصيغة اللغوية اللسانية الأولى لقانون صوتي عام نجم عنه تبلور الأصوات اللغوية الانسانية (الصامتة والصائتة) في اللغات الانسانية المختلفة وحدد الخصائص المميزة لنظامها الصوتي. وعلى ضوء ذلك نرى أن الصوامت والصوائت في العربية نشأت معا وكانت العلاقة بينها علاقة تلازم في الوجود، وتتضح لنا الخصائص المميزة للنظام الصوتي للعربية التالية :

1 ــ بقي نطق الصائت في العربية متلازما في وجوده مع نطق صامت قبله يتصل به. لذا فإن الصوائت القصيرة (الحركات وهي الفتحة والكسرة والضمة) والصوائت غير القصيرة (الحركات المشبعة وهي الألف والياء والواو والمدات) ليس لها وجود منفصل، أي أن الصوت الصائت لا يمكن النطق به من دون صوت صامت ينطق قبله ويتصل به. ومن هذا الفهم للعلاقة بين الصوائت والصوامت في العربية يتضح قول سيبويه «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»(6).

2 ــ تحرر نطق الصامت في العربية من نطق صائت بعده يتصل به في حالة واحدة فقط، وذلك حين ينطق صائت قبله يتصل به. لذا لاوجود منفصل للصامت الساكن (الذي لا تنطق بعده حركة أو مدة تتصل به). أي لا يمكن النطق به من دون صوت صائت ينطق قبله ويتصل به. وتجلى ذلك في مبدأ امتناع الابتداء في النطق بالصامت الساكن. ومن أجل الابتداء بالنطق بالصامت الساكن يلجأ إلى نطق حركة (صائت قصير) تسبقه، ولما كان لا وجود للحركة بشكل منفصل عن صامت ينطق قبلها يعمد إلى نطق صامت من نوع خاص (هو همزة الوصل) لتنطق بعده إحدى الحركات ثم ينطق بعدها الصامت الساكن. وتحل بذلك مشكلة امتناع الابتداء في النطق بالصامت الساكن.

3 ــ لذا يتكوّن المقطع الصوتي في العربية بالضرورة من عنصرين مكوّنين على الأقل (صامت يليه صائت) ولا يمكن أن يتكوّن المقطع من صائت بمفرده أو من صامت بمفرده. ويسمى المقطع الذي ينتهي بصائت مفتوحا. ويمكن أن يتألف المقطع في العربية من ثلاثة عناصر مكوّنة هي (صامت يليه صائت يليه صامت). ويسمى المقطع الذي ينتهي بصامت مغلقا. هذا وقد يكون الصائت الذي يشتمل عليه المقطع قصيرا (حركة) فيسمى المقطع حينئذ قصيرا. كما قد يكون الصائت الذي يشتمل عليه المقطع طويلا (مدة) فيسمى المقطع حينئذ طويلا.

(6) «الكتاب» مؤسسة الأعلمي ــ بيروت ــ ط2. 1967 ــ ج 2 / ص 379.

وبذلك تكون **الأنواع الأساسية للمقاطع الصوتية في العربية ثلاثة :**

1) مقطع **قصير مفتوح** (ل)

2) مقطع **قصير مغلق** (لمْ)

3) مقطع **طويل مفتوح** (لا)

ونرى أن **المقطع الطويل في العربية لا يكون إلا مفتوحا**، أي لايكون مغلقا(7).

3.3. سنعمد لدى دراسة تصريف الأفعال في العربية انطلاقا من صيغة فعل الأمر المجردة للشخص الثاني إلى استخدام الطريقة المعروفة في الصرف العربي في تحديد أوزان الفعل. فنشير إلى الصامت الأول بالحرف (ف) وإلى الثاني بالحرف (ع) وإلى الثالث بالحرف (ل). ولابد من التنبيه بهذا الصدد إلى **اختلاف طريقتنا في تحديد أوزان الفعل في العربية (انطلاقا من صيغة فعل الأمر المجردة للشخص الثاني) عن الطريقة المتبعة في الصرف العربي (انطلاقا من صيغة الفعل الماضي المجردة للشخص الثالث).** ويظهر ذلك في اختلاف أوزان نمطي الأصل الثنائي والأصل الأحادي حسب طريقتنا المقترحة عما يقابلها من أوزان حسب قواعد الصرف العربي. وسنستعرض فيما يلي بإيجاز شديد **الأنماط الخمسة بصيغة فعل الأمر المجردة للشخص الثاني ــ الأصل في الاشتقاق في العربية.**

1 ــ ثلاثي الصوامت ــ يتألف من ثلاثة صوامت تنطق في مقطعين صوتيين : الأول قصير مغلق والثاني قصير مغلق. وله ثلاثة أوزان : (اُفْعُلْ) (اِفعِلْ) (اِفعَلْ) / اُفْعُلْ ــ اُكْتُبْ / ، اِفعِلْ ــ اِجْلِسْ / ، اِفعَلْ ــ اِفتَحْ، اِقْرَءْ، اِسْءَلْ / . **ويقابله في الصرف العربي صيغة الأمر من الثلاثي السالم ومن الثلاثي مهموز الثالث وبعض مهموز الثاني.**

2 ــ رباعي الصوامت ــ يتألف من أربعة صوامت تنطق في مقطعين صوتيين : الأول قصير مغلق والثاني قصير مغلق. وله وزن واحد (فعْلِلْ)، بعْثِرْ. **ويقابله في الصرف العربي صيغة الأمر من الرباعي.**

3 ــ ثنائي الصوامت المضعف ــ يتألف من ثلاثة صوامت الثالث منها هو الثاني نفسه تنطق :

أ) **في مقطعين صوتيين : الأول قصير مغلق والثاني قصير مغلق،** فتكون صيغته على وزن (اُفْعُعْ) ــ اُمْدُدْ.

ب) **أو في مقطعين صوتيين : الأول قصير مغلق والثاني قصير مفتوح،** فتكون صيغته على وزن (فَعّ : فُعْع) ــ مُدّ. **ويقابلها في الصرف العربي صيغة الأمر من الثلاثي المضعف.**

4 ــ ثنائي الصوامت غير المضعف ــ يتألف من صامتين ينطقان :

أ) **في مقطعين صوتيين : الأول قصير مغلق والثاني قصير مفتوح،** فتكون صيغته على أوزان ثلاثة : (اُفْعُ) (اِفْعِ) (اِفْعَ) / اُفْعُ ــ اُدْنُ / ، / اِفْعِ ــ اِرْمِ، اِطْوِ / ، / اِفْعَ ــ اِسْعَ / . **ويقابلها في الصرف العربي صيغة الأمر من المعتل الناقص والمعتل اللفيف المقرون.**

ب) **في مقطع صوتي واحد قصير مغلق،** وتكون صيغته على ثلاثة أوزان : (فُعْ) (فِعْ) (فَعْ) / فُعْ ــ قُمْ، خُذْ / ، / فِعْ ــ سِرْ، عِدْ / ، / فَعْ ــ نَمْ، سَلْ / ، **ويقابلها في الصرف العربي صيغة الأمر من المعتل الأجوف ومهموز الأول**

(7) سنبين ذلك في دراسة ستنشر قريبا وعنوانها «هل يكون المقطع الطويل مغلقا في العربية ؟»

والمعتل المثال ومهموز الثاني.

5 ــ أحادي الصوامت ــ يتألف من صامت واحد ينطق في مقطع صوتي قصير مفتوح، ويكون على وزن واحد (فِ) / فِ ــ قِ / ، **ويقابله في الصرف العربي صيغة الأمر من المعتل اللفيف المفروق.**

4.3. من استعراض الأنماط الخمسة لأصول الاشتقاق في العربية، تظهر لنا **خصائص أخرى يتميز بها النظام الصوتي للعربية هي :**

1 ــ مرّ تطور التقطيع الصوتي لصيغة فعل الأمر المجردة للشخص الثاني بأربع مراحل :

الأولى ــ كانت الصيغة اللغوية ــ الأصل في الاشتقاق تنطق في مقطعين صوتيين قصيرين مغلقين. وظهرت فيها بالتدرج الأنماط التالية من أصول الاشتقاق : ثلاثي الصوامت، رباعي الصوامت، قسم من ثنائي الصوامت المضعف.

الثانية ــ كانت **الصيغة اللغوية ــ الأصل في الاشتقاق تنطق في مقطعين صوتيين : الأول قصير مغلق والثاني قصير مفتوح.** وظهر فيها بالتدرج نمطان من أصول الاشتقاق : قسم من ثنائي الصوامت المضعف، قسم من ثنائي الصوامت غير المضعف.

الثالثة ــ كانت **الصيغة اللغوية ــ الأصل في الاشتقاق تنطق في مقطع صوتي واحد قصير مغلق.** وظهر فيها قسم آخر من نمط ثنائي الصوامت غير المضعف.

الرابعة ــ كانت **الصيغة اللغوية ــ الأصل في الاشتقاق تنطق في مقطع صوتي واحد قصير مفتوح.** وظهر فيها نمط جديد من أصول الاشتقاق هو أحادي الصوامت.

2 ــ ظهرت الصيغة اللغوية الانسانية الأولى ــ الأصل من النمط الأول مع بداية امتلاك الانسان القدرة على التقطيع الصوتي. **وكانت صيغة فعل الأمر المجردة للشخص الثاني تنطق في مقطعين صوتيين مغلقين. ومع تطور التقطيع الصوتي الانساني ظهرت صيغ جديدة تنطق في مقطع واحد مفتوح.**

3 ــ تتميز **جميع المقاطع الصوتية التي تتألف منها الصيغة اللغوية ــ الأصل في الاشتقاق في كافة مراحل تطور تقطيعها الصوتي بأنها مقاطع قصيرة** لأنها لا تشتمل إلا على صوائت قصيرة (حركات) فقط ــ ويشير ذلك إلى أن **الصوائت القصيرة (الحركات) أسبق في الظهور في النظام الصوتي للعربية من المدات** (الصوائت غير القصيرة) التي ظهرت بعد الحركات لأن المدات إشباع للحركات في النطق.

1.4. وهكذا يظهر أن **طريقتنا الجديدة في دراسة تصريف الأفعال في العربية تتميز عن الطريقة المتبعة في الصرف العربي في نقطتين أساسيتين :**

النقطة الأولى : تقرر الطريقة المتبعة في الصرف العربي أن الأصل في الاشتقاق (التصرف) صيغة الفعل الماضي ومنها تتصرف صيغة المضارع التي تتصرف منها بدورها صيغة الأمر. بينما **تقرر طريقتنا الجديدة المقترحة أن الأصل في التصرف صيغة الأمر، ومنها تتصرف صيغة المضارع التي تتصرف منها بدورها صيغة الماضي.** ويعني ذلك أن **طريقتنا الجديدة غيرت اتجاه التصرف.**

طريقة دراسة تصريف الأفعال :

الماضي ← المضارع ← الأمر (في الصرف العربي).

الطريقة الجديدة المقترحة :

الماضي ← المضارع ← الأمر.

النقطة الثانية : تقرر الطريقة المتبعة في الصرف العربي أن الفعل الماضي الأصل في التصرف ينقسم إلى مجرد ومزيد : انجرد ما كانت جميع